

الفيدرالي الأميركي ينهي التيسير الكمي والأوروبي يبدأه

«الوطني»: 5% نمو الاقتصاد غير النفطي الخليجي بالعامين المقبلين

الرئيسيين من دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن أي انخفاض إضافي ملحوظ في الأسعار قد يؤدي إلى تحقيق عجز في بعض الدول. وقد استقرت أسعار النفط في دول مجلس التعاون ولاسيما في السعودية بالقرب من 100 دولار للبرميل خلال السنوات الأخيرة. ومن الممكن أن تخفض هذه الدول من إنتاجها في حال تراجعت الأسعار بشكل أكبر بعد تراجعها بواقع 25% من مستوياتها المرتفعة. ولا تزال هناك العديد من التساؤلات حول أسعار النفط، ومن المفترض أن تعقد منظمة أوبك اجتماعا في السابع والعشرين من نوفمبر. ورغم أن انخفاض أسعار النفط من شأنه أن ينعكس سلبا على الناتج المحلي الإجمالي النفطي في الاقتصادات الخليجية، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لا يزال مدعوما بمستويات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي المزدحم من الوقت المتكثف مع الوضع الجديد، ولا تزال عند توقعاتنا بأن يحقق الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الخليجي نموا قويا بواقع 5% بالأسعار الثابتة خلال العامين المقبلين.

بيانات شهر أغسطس) ولم يتجه الاتحاد الأوروبي نحو اتخاذ أي إجراءات صارمة إلا الآن، مع توفير 83 مليار يورو من خلال عمليات إعادة الشراء المستهدفة طويلة الأجل، والتي بدأت في سبتمبر، بالإضافة إلى عمليات شراء مرتقبة لسندات مدعومة باصول، وهي أحد أنواع التيسير الكمي. ويكفي القول إن هذا التغيير في السياسة قد انعكس على سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي، مع ارتفاع الدولار الأميركي بنحو 7% منذ مطلع العام في سبتمبر. ومن المؤكد وجود العديد من المخاطر الجيوسياسية في الصورة، والتي رغم تراجعها بشكل طفيف خلال الأسابيع الأخيرة، لا تزال مخاطر هو استقلال اسكتلندا، لا سيما بعد تصويت الشعب الاسكتلندي لعدم الاستقلال خلال سبتمبر. ولا تزال بعض المخاطر قادرة على التأثير بالأسعار منها الأزمة بين روسيا وأوكرانيا بالإضافة إلى التطورات في الشرق الأوسط. وقد فشلت الأخيرة في رفع أسعار النفط نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط وقوة الدولار وتوفر الإمدادات مما أبقى سعر مزيج برنت تحت 100 دولار للبرميل. وعلى الرغم من تراجع الأسعار إلى أقل من 100 دولار للبرميل، إلا أنها لا تزال قريبة من أسعار تعادل ميزانيات المصدرين

مما يشير إلى استبعاد أي تحرك من قبل مجلس الاحتياط الفيدرالي. وقد استقر المنحنى بشكل كبير منذ بداية العام. ولا تزال عوائد السندات لفترة العشر سنوات قريبة من 2,25% بينما أسعار السندات ذات فترات استحقاق أقل قد ارتفعت نتيجة ارتفاع المتوقع والذي سيكون الأول من نوعه في أسعار فائدة الأموال الفيدرالية منذ العام 2008. ويترقب حدوث هذا الارتفاع في منتصف العام 2015 مع وجود آمال بأن يقوم مجلس الاحتياط الفيدرالي بالتحكم في التحركات وما يصاحبها من ردود أفعال من قبل الأسواق. وقد أعلن مجلس الاحتياط الفيدرالي في اجتماعه الذي عقد في شهر سبتمبر بأنه سيتم الانتهاء من برنامج التيسير الكمي الثالث في شهر أكتوبر لكن أسعار الفائدة الرسمية لن ترتفع قبل العام القادم (خلال الربع الثالث وفق توقعاتنا). وفي الوقت الذي يعلن فيه مجلس الاحتياط الفيدرالي عن إنهاء برنامج التيسير الكمي، يقوم البنك المركزي الأوروبي بالتحضير لبرنامج مماثل. فقد بدأ مجلس الاحتياط الفيدرالي ببرنامج التيسير الكمي منذ العام 2008 في الوقت الذي كان معدل التضخم في أميركا يهدد مستوى 1%، أما معدل التضخم للاتحاد الأوروبي فيقف حاليا عند أقل من 1% منذ أكثر من عام (0,4%) في



توقف تراجع النمو في أوروبا بمساعدة من البنك المركزي الأوروبي وبرنامج الجديد للتيسير الكمي. أما الصين، فتتوقع أسواقها تجنب أي «أحداث» مالية قد تنجم عن النشاط المصرفي غير المنظم، والحفاظ على النمو الاقتصادي بنسبة قريبة من مستواه المستهدف عند 7,0-7,5%. ورغم أن المخاطر في كلا الحالتين قد تكون مكبوحة، إلا أنها في ازدياد. كما يعاني الاتحاد الأوروبي من الخطوة الجديدة التي اتخذها

توقف تراجع النمو في أوروبا بمساعدة من البنك المركزي الأوروبي وبرنامج الجديد للتيسير الكمي. أما الصين، فتتوقع أسواقها تجنب أي «أحداث» مالية قد تنجم عن النشاط المصرفي غير المنظم، والحفاظ على النمو الاقتصادي بنسبة قريبة من مستواه المستهدف عند 7,0-7,5%. ورغم أن المخاطر في كلا الحالتين قد تكون مكبوحة، إلا أنها في ازدياد. كما يعاني الاتحاد الأوروبي من الخطوة الجديدة التي اتخذها

توقف تراجع النمو في أوروبا بمساعدة من البنك المركزي الأوروبي وبرنامج الجديد للتيسير الكمي. أما الصين، فتتوقع أسواقها تجنب أي «أحداث» مالية قد تنجم عن النشاط المصرفي غير المنظم، والحفاظ على النمو الاقتصادي بنسبة قريبة من مستواه المستهدف عند 7,0-7,5%. ورغم أن المخاطر في كلا الحالتين قد تكون مكبوحة، إلا أنها في ازدياد. كما يعاني الاتحاد الأوروبي من الخطوة الجديدة التي اتخذها

توقف تراجع النمو في أوروبا بمساعدة من البنك المركزي الأوروبي وبرنامج الجديد للتيسير الكمي. أما الصين، فتتوقع أسواقها تجنب أي «أحداث» مالية قد تنجم عن النشاط المصرفي غير المنظم، والحفاظ على النمو الاقتصادي بنسبة قريبة من مستواه المستهدف عند 7,0-7,5%. ورغم أن المخاطر في كلا الحالتين قد تكون مكبوحة، إلا أنها في ازدياد. كما يعاني الاتحاد الأوروبي من الخطوة الجديدة التي اتخذها

قال تقرير بنك الكويت الوطني أنه مع بداية الربع الأخير من العام 2014 يبدو أن نمو الاقتصاد الدولي يسير على وتيرة معتدلة عند 3,3%. كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتحسن النمو للعام 2015 ليصل إلى 3,8%. ولا تزال أميركا الأفضل أداء بين الاقتصادات المتقدمة، حيث من المتوقع أن تسجل نموا بواقع 3% للناتج الثاني من العام 2014 (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي). كما سيكون من الصعب على اليابان ومنطقة اليورو أن تصل إلى نسبة 1% خلال هذا العام والعام المقبل، وهو ما لن يتحقق إلا من خلال اتخاذ إجراءات صارمة من قبل البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان المركزي. وتبين العديد من توقعات التي من ضمنها توقعات صندوق النقد الدولي أن المخاطر بشأن النمو قد تزداد بمزيد من التراجع. ونتفق نحن بدورنا مع تلك التوقعات لا بل نرى أن بعضها لا يزال يعكس نفاقا لا مفرط باقيا للاقتصاد العالمي. وقد قامت العديد من الجهات بخفض توقعاتها للنمو (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). وأشار التقرير إلى أن أسواق الأسهم شهدت تحسنا في الأداء في الفترة الأخيرة في ظل الظروف المذكورة أعلاه، حيث تم تسجيل ارتفاعات تاريخية

«جيران» تخسر 5,5 ملايين دينار بالنصف الأول

أعلنت شركة جيران القابضة (جيران ق) عن بياناتها المالية المرحلية للسنة أشهر المنتهية في 31 أغسطس 2014 محققة خسائر قدرها 5,5 ملايين دينار مقابل أرباح 658 ألف دينار لنفس الفترة من العام الماضي، بتراجع بلغ 941%. وأوضحت الشركة أن سبب تراجع النتائج يعود إلى قيام إدارة إحدى الشركات التابعة بتسجيل غرامات التأخير على إحدى مشاريعها بقيمة 6,4 ملايين دينار، ويمثل المبلغ

أعلنت شركة جيران القابضة (جيران ق) عن بياناتها المالية المرحلية للسنة أشهر المنتهية في 31 أغسطس 2014 محققة خسائر قدرها 5,5 ملايين دينار مقابل أرباح 658 ألف دينار لنفس الفترة من العام الماضي، بتراجع بلغ 941%. وأوضحت الشركة أن سبب تراجع النتائج يعود إلى قيام إدارة إحدى الشركات التابعة بتسجيل غرامات التأخير على إحدى مشاريعها بقيمة 6,4 ملايين دينار، ويمثل المبلغ

50% تراجعاً في أرباح «منشآت»

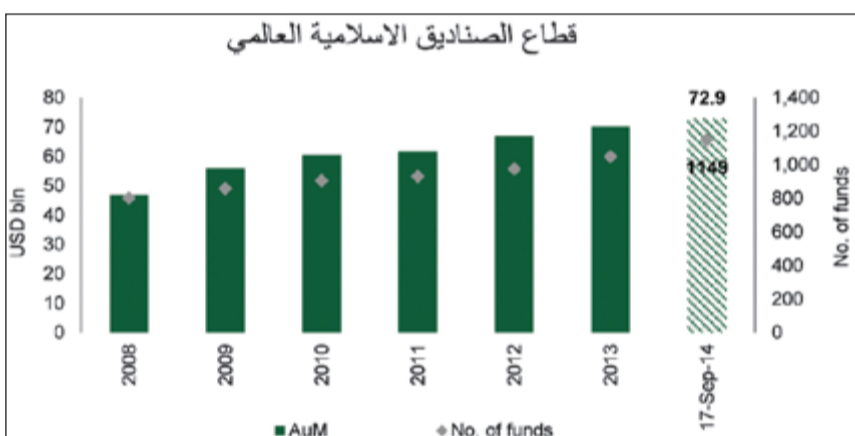
بنحو 1,9 مليون دينار للفترة نفسها من العام الماضي، بانخفاض 55%. وأوضحت أن تحقيق صافي ربح يعود إلى الربح الناتج من إطفاء التزام مالي وفقا لاتفاقية التسوية المبرمة مع أحد دائني الشركة والمعلن عنها في 14 يناير 2014، حيث قامت الشركة الأم بتسجيل ربح بمبلغ 10 ملايين دينار.

أعلنت شركة منشآت للمشاريع العقارية عن بياناتها المالية المرحلية لفترة الـ 9 أشهر، محققة أرباحا بـ 10 ملايين دينار مقابل أرباح بنحو 20,1 مليون دينار للفترة نفسها من العام الماضي، بتراجع بلغ 50%. وبلغت أرباح الشركة في الربع الثالث فقط من العام الحالي 866 ألف دينار مقابل أرباح

السيبر الربيع: وضع إستراتيجية مستقبلية للطاقة بدول المنطقة.. ضرورة

القاهرة: ناهض امام أوصى السفير محمد الربيع الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بضرورة وضع إستراتيجية مستقبلية للطاقة في دول المنطقة العربية وتحديد الأهمية النسبية للطاقة الجديدة والمتجددة بها، ودعم دور البحث العلمي في تعظيم دور الطاقة الجديدة والمتجددة والبحث مكانة إنشاء صندوق لتمويل البحث العلمي في هذه المجالات وأهمية دراسة الأبعاد الاقتصادية لاستغلال الطاقة الجديدة والمتجددة من ناحية تكلفة الاستثمار وأسعار البيع وكشف الربيع خلال مؤتمر استخدامات الطاقات الشمسية والمتجددة في الوطن العربي عن قرب نظوب مصادر البترول الخام، حيث أصبح هناك مزيد من الإلتفات إلى أهمية بحث استخدام مصادر الطاقة المتجددة البديلة وغير المستغلة اقتصاديا بشكل كاف حتى الآن في العالم العربي، كطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح وحركة أواج البحر بين مد وجزر وطاقة الحرارة الجوفية، فضلا عن الاستفادة من الاكتشافات الجديدة لموارد الطاقة والتي لم تكن معروفة من قبل أو كان استغلالها في الماضي غير اقتصادي على ضوء انخفاض أسعار البترول وقتئذ. ومن هذه المصادر إنتاج الوقود من الحاصلات الزراعية، ومن طرق الخلفات، ومن طاقة الهيدروجين وغيرها. فضلا عن الاتجاه إلى الاستفادة من استخدامات السلمية للطاقة النووية. وأوضح الربيع أن الطاقة الكهرومائية تشكل مصدرا محدودا للطاقة في الدول العربية لمحدودية المياه والانهيار في المنطقة، ويقدر الإنتاج من هذه الطاقة في هذه الدول بنحو 28 ألف ميغاط ساعة أي نحو 11% من إنتاج الكهرباء في العالم العربي. أما بالنسبة للطاقة الكهرومائية المولدة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية في الدول العربية فقد بلغت نحو 614 ميغاط ساعة. وتأتي مصر في المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بالنسبة للطاقة الرياح، حيث وصل إجمالي الطاقة المركبة فيها إلى نحو 140 ميغاط، تمثل نحو 57% من إجمالي الطاقة المركبة بالمنطقة. وبلغ إجمالي الطاقة

السعودية وماليزيا أكبر مواطنين الصناديق بـ 67% «بيتك للأبحاث»: 73 مليار دولار استقطبتها الصناديق الإسلامية في الأصول المدارة



في سوق السعودية بنسبة 31%، ويتبعها سوق ماليزيا بنسبة 25%. ويعد وجود أكبر قاعدة للاستثمار المتوافق مع أحكام الشريعة والتوسع التدريجي لخيارات الدخل الثابت المتوافق مع الشريعة من العوامل التي أسست لإنشاء فويض دولي لنحو 22% من إجمالي الأصول الإسلامية المدارة. وتوقعت: ولفت التقرير إلى أن صناعة إدارة الأصول العالمية تتعافى بصورة شاملة من الترسبات التي أصابتها منذ عهد الأزمة العالمية تحت

في سوق السعودية بنسبة 31%، ويتبعها سوق ماليزيا بنسبة 25%. ويعد وجود أكبر قاعدة للاستثمار المتوافق مع أحكام الشريعة والتوسع التدريجي لخيارات الدخل الثابت المتوافق مع الشريعة من العوامل التي أسست لإنشاء فويض دولي لنحو 22% من إجمالي الأصول الإسلامية المدارة. وتوقعت: ولفت التقرير إلى أن صناعة إدارة الأصول العالمية تتعافى بصورة شاملة من الترسبات التي أصابتها منذ عهد الأزمة العالمية تحت

أكبر حصة فردية للأصول الإسلامية المدارة بـ 31% في السعودية و25% في ماليزيا

في سوق السعودية بنسبة 31%، ويتبعها سوق ماليزيا بنسبة 25%. ويعد وجود أكبر قاعدة للاستثمار المتوافق مع أحكام الشريعة والتوسع التدريجي لخيارات الدخل الثابت المتوافق مع الشريعة من العوامل التي أسست لإنشاء فويض دولي لنحو 22% من إجمالي الأصول الإسلامية المدارة. وتوقعت: ولفت التقرير إلى أن صناعة إدارة الأصول العالمية تتعافى بصورة شاملة من الترسبات التي أصابتها منذ عهد الأزمة العالمية تحت

خلال افتتاح مؤتمر الكويت لآليات تطبيق قانون الشركات خبراء: قانون الشركات الجديد ضمان حقيقي لحاملي الأسهم

السياسات الاقتصادية في أي بلد، لارتباطها الوثيق بدعم شركات النمو الاقتصادي وتحسين التنافسية والبيئة الجاذبة للاستثمارات بما يدعم سوق العمل ومكافحة البطالة، ولا يمكن الحديث عن تحسين بيئة الأعمال إلا من خلال الارتقاء بنوعية وجودة الخدمات الحكومية المقدمة للمستثمرين في كافة قطاعات الإنتاج. وقد تبنت الحكومة الكويتية خلال السنوات الماضية برامج عدة للإصلاح والتطوير في مجال الاستثمار وسهولة مباشرة الأعمال بهدف توليد بيئة جاذبة تساهم في تدعيم النمو الاقتصادي. وقد بدأت الحكومة ببحث المتطلبات التشريعية لخدمة خطة التنمية من خلال عدة لجان متخصصة، وقد أثمر ذلك أن رأت عدة قوانين هامة طريقها إلى النور، فصدر القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال لتنظيم

السياسات الاقتصادية في أي بلد، لارتباطها الوثيق بدعم شركات النمو الاقتصادي وتحسين التنافسية والبيئة الجاذبة للاستثمارات بما يدعم سوق العمل ومكافحة البطالة، ولا يمكن الحديث عن تحسين بيئة الأعمال إلا من خلال الارتقاء بنوعية وجودة الخدمات الحكومية المقدمة للمستثمرين في كافة قطاعات الإنتاج. وقد تبنت الحكومة الكويتية خلال السنوات الماضية برامج عدة للإصلاح والتطوير في مجال الاستثمار وسهولة مباشرة الأعمال بهدف توليد بيئة جاذبة تساهم في تدعيم النمو الاقتصادي. وقد بدأت الحكومة ببحث المتطلبات التشريعية لخدمة خطة التنمية من خلال عدة لجان متخصصة، وقد أثمر ذلك أن رأت عدة قوانين هامة طريقها إلى النور، فصدر القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال لتنظيم

السياسات الاقتصادية في أي بلد، لارتباطها الوثيق بدعم شركات النمو الاقتصادي وتحسين التنافسية والبيئة الجاذبة للاستثمارات بما يدعم سوق العمل ومكافحة البطالة، ولا يمكن الحديث عن تحسين بيئة الأعمال إلا من خلال الارتقاء بنوعية وجودة الخدمات الحكومية المقدمة للمستثمرين في كافة قطاعات الإنتاج. وقد تبنت الحكومة الكويتية خلال السنوات الماضية برامج عدة للإصلاح والتطوير في مجال الاستثمار وسهولة مباشرة الأعمال بهدف توليد بيئة جاذبة تساهم في تدعيم النمو الاقتصادي. وقد بدأت الحكومة ببحث المتطلبات التشريعية لخدمة خطة التنمية من خلال عدة لجان متخصصة، وقد أثمر ذلك أن رأت عدة قوانين هامة طريقها إلى النور، فصدر القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال لتنظيم

السياسات الاقتصادية في أي بلد، لارتباطها الوثيق بدعم شركات النمو الاقتصادي وتحسين التنافسية والبيئة الجاذبة للاستثمارات بما يدعم سوق العمل ومكافحة البطالة، ولا يمكن الحديث عن تحسين بيئة الأعمال إلا من خلال الارتقاء بنوعية وجودة الخدمات الحكومية المقدمة للمستثمرين في كافة قطاعات الإنتاج. وقد تبنت الحكومة الكويتية خلال السنوات الماضية برامج عدة للإصلاح والتطوير في مجال الاستثمار وسهولة مباشرة الأعمال بهدف توليد بيئة جاذبة تساهم في تدعيم النمو الاقتصادي. وقد بدأت الحكومة ببحث المتطلبات التشريعية لخدمة خطة التنمية من خلال عدة لجان متخصصة، وقد أثمر ذلك أن رأت عدة قوانين هامة طريقها إلى النور، فصدر القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال لتنظيم

السياسات الاقتصادية في أي بلد، لارتباطها الوثيق بدعم شركات النمو الاقتصادي وتحسين التنافسية والبيئة الجاذبة للاستثمارات بما يدعم سوق العمل ومكافحة البطالة، ولا يمكن الحديث عن تحسين بيئة الأعمال إلا من خلال الارتقاء بنوعية وجودة الخدمات الحكومية المقدمة للمستثمرين في كافة قطاعات الإنتاج. وقد تبنت الحكومة الكويتية خلال السنوات الماضية برامج عدة للإصلاح والتطوير في مجال الاستثمار وسهولة مباشرة الأعمال بهدف توليد بيئة جاذبة تساهم في تدعيم النمو الاقتصادي. وقد بدأت الحكومة ببحث المتطلبات التشريعية لخدمة خطة التنمية من خلال عدة لجان متخصصة، وقد أثمر ذلك أن رأت عدة قوانين هامة طريقها إلى النور، فصدر القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال لتنظيم

السياسات الاقتصادية في أي بلد، لارتباطها الوثيق بدعم شركات النمو الاقتصادي وتحسين التنافسية والبيئة الجاذبة للاستثمارات بما يدعم سوق العمل ومكافحة البطالة، ولا يمكن الحديث عن تحسين بيئة الأعمال إلا من خلال الارتقاء بنوعية وجودة الخدمات الحكومية المقدمة للمستثمرين في كافة قطاعات الإنتاج. وقد تبنت الحكومة الكويتية خلال السنوات الماضية برامج عدة للإصلاح والتطوير في مجال الاستثمار وسهولة مباشرة الأعمال بهدف توليد بيئة جاذبة تساهم في تدعيم النمو الاقتصادي. وقد بدأت الحكومة ببحث المتطلبات التشريعية لخدمة خطة التنمية من خلال عدة لجان متخصصة، وقد أثمر ذلك أن رأت عدة قوانين هامة طريقها إلى النور، فصدر القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال لتنظيم

السياسات الاقتصادية في أي بلد، لارتباطها الوثيق بدعم شركات النمو الاقتصادي وتحسين التنافسية والبيئة الجاذبة للاستثمارات بما يدعم سوق العمل ومكافحة البطالة، ولا يمكن الحديث عن تحسين بيئة الأعمال إلا من خلال الارتقاء بنوعية وجودة الخدمات الحكومية المقدمة للمستثمرين في كافة قطاعات الإنتاج. وقد تبنت الحكومة الكويتية خلال السنوات الماضية برامج عدة للإصلاح والتطوير في مجال الاستثمار وسهولة مباشرة الأعمال بهدف توليد بيئة جاذبة تساهم في تدعيم النمو الاقتصادي. وقد بدأت الحكومة ببحث المتطلبات التشريعية لخدمة خطة التنمية من خلال عدة لجان متخصصة، وقد أثمر ذلك أن رأت عدة قوانين هامة طريقها إلى النور، فصدر القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال لتنظيم